



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية  
Iraqi Journal For  
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

## Measuring and analyzing some determinants of financial depth in the Iraqi banking sector

### قياس وتحليل بعض محددات العمق المالي في القطاع المصرفي العراقي

م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي

Mohammad Ibrahim Dhahi Al-Rifai  
Muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

م.م. محمد جاسم الريشاوي

Mohammed Alrishawi  
Mohammed.jasim@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار

Abstract

Financial depth is a core concept in financial and banking economics, as it reflects the banking system's ability to expand the provision of financial services and enhance its efficiency in mobilising and optimally utilising resources. The importance of studying the determinants of financial depth in Iraq arises from the economic and financial challenges facing the banking sector, which necessitate identifying the key factors that strengthen its stability and profitability. This research aims to measure and analyze some determinants of financial depth in the Iraqi banking sector, focusing on financial size, liquidity, flexibility of the asset–liability structure, and income diversification. The study adopted both the descriptive–analytical approach and the applied quantitative method, employing financial analysis tools to extract results. The findings indicate that larger financial size contributes to higher profitability levels (ROA and ROE), while higher liquidity reduces risks and increases customer confidence, thereby supporting financial stability. Furthermore, flexibility in the asset–liability structure is positively associated with operational efficiency and enhances banks' adaptability to economic changes, whereas income diversification provides greater stability and improved profitability. The study concludes with several recommendations, the most important of which is strengthening financial inclusion by expanding electronic payment networks and adopting mobile banking solutions, as these measures have a direct impact on deepening financial activity and achieving stability and profitability in the Iraqi banking sector

**Keywords:** Financial depth, determinants, banking sector, Iraq.

### المستخلص

يشكل العمق المالي أحد المفاهيم الجوهرية في الاقتصاد المالي والمصرفي، إذ يعكس قدرة النظام المصرفي على التوسع في تقديم الخدمات المالية وتعزيز كفاءته في تعبئة الموارد وتوظيفها بالشكل الأمثل. وتبرز أهمية دراسة محددات العمق المالي في العراق في ضوء التحديات الاقتصادية والمالية التي يمر بها القطاع المصرفي، الأمر الذي يتطلب الوقوف على العوامل المؤثرة في استقراره وربحيته.

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل بعض محددات العمق المالي في القطاع المصرفي العراقي، عبر التركيز على مؤشرات الحجم المالي، ومستوى السيولة ومرونة هيكل الأصول والخصوم، إضافة إلى تنوع مصادر الدخل. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج الكمي التطبيقي، باستخدام أدوات التحليل المالي لاستخلاص النتائج. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها أن زيادة الحجم المالي للمصارف يؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من الربحية (ROE و ROA)، وأن ارتفاع السيولة يساهم في تقليل المخاطر وزيادة ثقة العملاء بما يعزز الاستقرار المالي تبين أن مرونة هيكل الأصول والخصوم ترتبط بالكفاءة التشغيلية وتمكّن المصارف من التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، في حين أن تنوع مصادر الدخل يمنحها استقراراً أكبر ويحقق ربحية أعلى وانتهى البحث إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع شبكات الدفع الإلكتروني وتبني الحلول الرقمية المتنقلة، لما لذلك من دور مباشر في دعم العمق المالي وتحقيق الاستقرار والربحية في القطاع المصرفي العراقي.

**الكلمات الرئيسية:** العمق المالي، محددات، القطاع المصرفي، العراق.

### المقدمة

يعتبر العمق المالي واحداً من المفاهيم الجديدة في الاقتصاد وهو يعطي تصور عن مقدار التطور الحاصل في المجال المالي ودرجة مقدرته على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي. كما ويعد العمق المالي بأنه معدل المؤشرات النقدية أو المالية ومنها: الائتمان المحلي، السيولة النقدية إلى مجمل الناتج المحلي، وهذا يؤدي إلى انعكاس درجة اندماج النظام المالي في الأنشطة الاقتصادية. وضرورة العمق المالي وأهميته تتزايد في الاقتصاديات حديثة العهد والناشئة، و من بينها العراق، حيث أن النظم المالية تقوم بدور جوهري في تجميع المدخرات والعمل على توجيهها باتجاه الاستثمارات المنتجة، وهذا يساهم بشكل فاعل في جعل مصادر الدخل متنوعة، وتخفيض الارتكاز على القطاعات الربعية، وزيادة مقدرة الاقتصاد على التعامل مع الصدمات الخارجية وامتصاصها (Sviryzdenka, 2016:5). وفي العراق من الهام جداً تطوير العمق المالي بسبب ماهية الاقتصاد وطبيعته الذي يركز على البترول بدرجة كبيرة، وهذا يجعله عرضة للتقلبات التي تحصل على مستوى العالم في أسعار الطاقة ومشتقاتها. وغاية هذا البحث هو قياس وتحليل محددات العمق النقدي في مصارف العراق التجارية، عبر القيام بدراسة على المتغيرات المؤسسية والاقتصادية التي لها تأثير على هذا العمق. وهذه المحددات تضم عدة عوامل منها: أسعار الفوائد، معدلات ونسب التضخم نوعية الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي، وجودة الجهاز المصرفي وكفاءته. وقد بينت الأبحاث الماضية أن جودة البنية التحتية للمصارف وكفاءتها ومقدار انتشار الخدمات المالية تؤدي دوراً محورياً في ازدياد العمق المالي. وعند إجراء تحليل لواقع المصارف التجارية في العراق نرى تواجد العديد من التحديات الهيكلية التي ترتبط بضعف الشمول المالي، وتدني معدلات الثقة في النظام المصرفي، وهذا له انعكاسات سلبية على طبيعة حجم الأنشطة المالية نسبة إلى مجمل الناتج المحلي. إلى جانب أن هشاشة البيئة التشريعية والتنظيمية له تأثير على مقدرة المصارف في تعبئة موارد المال بشكل جيد وكفوء (World Bank, 2022: 28). وبالتالي فإن دراسة محددات العمق المالي يساهم في إعطاء توصيات لصانعي القرار لزيادة الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز النمو والتطور الاقتصادي، وزيادة الاستقرار النقدي والمالي، ودعم مرونة اقتصاد العراق في وجه المشاكل والأزمات.

### المبحث الأول: الاطار المنهجي

**أولاً: أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من أهمية موضوعه إذ ان معرفة محددات العمق المالي في القطاع المصرفي العراقي تساهم في تغيير السياسات المصرفية التي تستهدف تعزيز هذه

المحددات، مما يؤدي الى تعزيز كفاءة المصارف واستقرارها وربحياتها، وهو مطلب أساسي لتطوير النظام المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

**ثانياً: مشكلة الدراسة:** تتجسد المشكلة في هشاشة العمق المالي في القطاع المصرفي في العراق بسبب عدة عوامل، وازدياد جودة الوساطة المالية وتعدد الأدوات المالية وتنوعها، وتعتبر هذه الهشاشة من العوائق الكبيرة التي تعترض مقدرة المصارف العراقية على الاستجابة للخدمات الاقتصادية بشكل فعال، سواء كانت هذه الخدمات داخلية مثل السياسية والمالية أو كانت هذه الخدمات خارجية ومن ضمنها الازمات المالية العالمية وتقلب أسعار البترول (عبد، 2024: 311-330). ويعود هذا الضعف والهشاشة إلى أسباب متعددة تتراكم فوق بعضها البعض من أهمها: ضعف البنية التحتية المصرفية، هشاشة الرقابة المالية والتشريعات انخفاض تنوع الخدمات المالية، الاستناد إلى القطاع الحكومي بدرجة كبيرة. إلى جانب انخفاض ثقة الناس بالمصارف وهذا يؤدي إلى ضعف قاعدة الودائع وهي المصدر الرئيسي للتمويل المصرفي (عزيز والنعمي، 2022: 380-400) وتدل الأبحاث على أن هه وهن وهشاشة العمق المالي يفضي إلى هشاشة تعبئة المخزون أو المدخرات وتخصيص الموارد بكفاءة، وهذا يقلل من مقدرة المصارف على طرح التمويل الملائم للنشاطات الاقتصادية المنتجة وبالتالي يؤدي إلى ضعف إسهام القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية المستدامة (عبد، 2024: 311-330)، ومن العرض السابق فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما هي محددات العمق المالي في القطاع المصرفي العراقي؟

**ثالثاً: أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

- 1- تحليل المحددات الرئيسية للعمق المالي.
- 2- قياس المؤشرات المالية لعينة من المصارف في العراق.
- 3- دراسة تأثير العوامل الاقتصادية على العمق المالي.
- 4- إعطاء توصيات لدعم العمق المالي في قطاع المصارف.

**رابعاً: منهجية البحث:** يستند هذا البحث إلى منهجين أساسيين هما:

- 1- المنهج التحليلي الوصفي: يتم استخدام هذا المنهج للقيام بتحليل الظواهر المالية والاقتصادية عبر وصف المتغيرات ومناقشتها اعتماداً على البيانات النظرية والإحصائية. يساهم في تفسير الروابط بين متحولات السياسة المالية والتضخم ومؤشرات السوق المالي وسعر الصرف من ناحية وبين مؤشرات العمق المالي من ناحية أخرى.
- 2- المنهج الكمي التطبيقي: يتجسد في استعمال البيانات المالية السنوية للمصارف الخمسة التي تم اختيارها لتحليل الصلة أو الارتباط الكمي بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. و التحليل المالي في هذا الإطار يركز على استعمال المؤشرات والنسب المالية واختبار الصلات الإحصائية باستعمال برنامج تحليل البيانات منها: SPSS أو EViews.

### خامساً: الإجراءات الإحصائية

- اختبار معنوية العلاقات ( F-test أو T-test ) .
- تحليل الانحدار المتعدد ( Multiple Regression ) .
- معامل التحديد ( $R^2$ ) من أجل قياس درجة تأثير المتغيرات المستقلة (محددات العمق المالي) على المتغيرات التابعة (المؤشرات المالية) تطبيق عملي باستعمال بيانات لخمس مصارف في العراق من مصادر من أمثال البنك المركزي في العراق، أو من التقارير السنوية للمصارف .

### سادساً: شرح المفاهيم الرئيسية:

1- **العمق المالي:** يدل العمق المالي على درجة توسع و تطور النظام المالي في الدولة ، و يمكن قياسه عن طريق العديد من المحددات الأساسية والتي تضم:  
الحجم المالي: و المقصود به مجمل الموجودات أو رأس المال الموجود في النظام المصرفي.  
و يشير الحجم الأكبر في الغالب على مقدرة أكبر على إعطاء و طرح الائتمان و الخدمات المالية .  
السيولة : تدل على مقدرة المصارف على الإيفاء بواجباتها و تعهداتها قصيرة الأمد ، وهي انعكاس للاستقرار المالي للمصرف.  
المرونة المالية : وهي تعبير عن مقدرة النظام المصرفي على امتصاص الصدمات الاقتصادية و التكيف معها دون الوقوع في مشاكل و أزمات.  
التنوع المالي : و المقصود به تعدد الخدمات المالية و الأدوات الموجودة وهذا يزيد من إمكانية المصارف على تأمين متطلبات مختلف العملاء و تحقيق الكفاءة النقدية (النقيب، 2021: 1113-1143)

2- **المؤشرات المالية للمصارف:** تضم المؤشرات التي يتم استخدامها لقياس عمل المصارف و أداءها و منها :

- العائد على حقوق الملكية (ROE) .
- العائد على الأصول (ROA) .
- معدل السيولة .
- معدل كفاية رأس المال.
- معدل القروض إلى الودائع (عبد، 2024: 311-330).

**سابعاً: هيكلية البحث:** تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول شاملة اضافة الى المقدمة والخاتمة حيث جاء المبحث الأول لعرض الاطار المنهجي للبحث من مشكلة وهدف وأهمية ومنهجية والاجراءات الاحصائية، وشرح المفاهيم الرئيسية والهيكلية، فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري للبحث وذلك من خلال عرض مفهوم العمق المالي، والقطاع المصرفي العراقي بعد العام 2003، أما المبحث الثالث فتناول القسم العملي التطبيقي، لينتهي البحث بخاتمة تحتوي على أبرز الاستنتاجات والتوصيات.

### المبحث الثاني: الإطار النظري

#### أولاً: العمق المالي

1- **تعريف العمق المالي:** العمق المالي من المفاهيم الاقتصادية التي يتم استخدامها لقياس درجة فعالية و تطور القطاع النقدي في بلد محدد ، و هو انعكاس لمقدرة هذا القطاع على تقديم و إعطاء مختلف الخدمات المالية و منها الادخار و الإقراض و الاستثمار ، بشكل يساهم في تعزيز الاستقرار المالي و التنمية الاقتصادية. و وفق الدراسة التي قام بها جابر حسن مهيجر و حسين علي عويش (2023) ، يمكن تعريف العمق المالي بأنه مفهوم مالي حديث يبين أهمية القطاع المالي و ضرورته في تأمين الإقراض و الاقتراض و تحقيق الائتمان لكسب ثقة المواطنين ، وينتج عن ذلك تحقيق الاستقرار المالي (عويش، مهيجر، 2023: 367-379) و قد أشار البنك المركزي إلى أنه يتم التعبير عن العمق المالي بدرجة ضخامة القطاع النقدي بالمقارنة مع حجم الاقتصاد في الدولة ، وفي الغالب يتم قياسه بمعدل عرض النقود إلى مجمل الناتج المحلي.

2- **مؤشرات قياس العمق المالي:** إن مؤشرات العمق المالي تشتمل على التالي :

معدل عرض المال الواسع (M2) إلى مجمل الناتج المحلي: وهذه النسبة تعكس درجة وجود السيولة في الاقتصاد ، وكلما ارتفعت هذه النسبة فإن ذلك يشير إلى مقدرة أعلى لقطاع المال على تمويل النشاطات الاقتصادية. معدل الائتمان الذي تم منحه للقطاع الخاص إلى مجمل الناتج المحلي: وهذه النسبة تبين درجة انخراط قطاع المال في رفد القطاع الخاص، وهذا يعكس درجة فعالية الوساطة المالية. معدل مجمل الودائع إلى مجمل الناتج المحلي: وهذا المعدل يعكس مقدرة النظام المالي على جذب وتوظيف المدخرات في الاستثمارات. يتم استخدام هذه المؤشرات لقياس درجة تطور القطاع النقدي ومقدرته على تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية (الخطيب، 2023: 129-152)

### 3. العوامل الأساسية التي تؤثر في العمق المالي:

**أ. الإطار المؤسسي والتنظيمي:** تعدّ البيئة التنظيمية والقانونية من أبرز العوامل الرئيسية التي لها تأثير في العمق المالي. حيث أن استقلالية البنك المركزي وتواجد تشريعات مالية توصف بقوتها وكذلك جودة الإشراف المصرفي وكفاءته تساهم في زيادة الثقة في النظام المالي وتكبير مجاله. و المثال على ذلك: ذكرت إحدى الدراسات المصرية أن تطوير الإطار المؤسسي- ساعد على تعزيز و دعم العمق المالي و نتج عن ذلك استقرار أسواق العمل (النقيب، 2021: 1113-1143).

**ب. الاستقرار الاقتصادي الكلي:** يعتبر الاستقرار الاقتصادي ومن ضمنها نسبة التضخم المستقرة و التنمية الاقتصادية المستدامة من العوامل التي تحفز على تعميق المنظومة المالية. ففي أحد الدراسات التي تم إجراؤها حول الصلة أو الرابط بين العمق المالي و التضخم في سوريا تم ملاحظة تواجد علاقة توازنية و ديناميكية بين كل من العمق المالي و بين مستويات التضخم حيث أن العمق المالي له تأثير على التضخم على المدى الطويل و على المدى القصير (الخطيب، 2023: 129-152).

**ج. تطور القطاع المصرفي:** يؤدي القطاع المصرفي دوراً جوهرياً في دعم و تقوية العمق المالي عن طريق تقديم مختلف الخدمات المالية و زيادة مجال الائتمان . وفي أحد الدراسات عن تأثير مؤشرات العمق المالي على نمو العراق اقتصادياً ، لوحظ أن معدل الائتمان الذي تم تقديمه للقطاع الخاص إلى مجمل الناتج المحلي له أثر إيجابي على نمو الاقتصاد وهذا يبيّن ضرورة و أهمية تطوير قطاع المصارف.

**د. الانفتاح التجاري والمالي :** إن الانفتاح على الأسواق التجارية و المالية على مستوى العالم يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، و ينتج عن ذلك تعميق أسواق المال المحلية. ففي أحد الدراسات عن تأثير مؤشرات العمق المالي على نمو الاقتصاد في الأردن اتضح أن ازدياد العرض المالي الواسع (M2)، و مجمل الودائع التي تم إيداعها لدى البنوك بالنسبة لمجمل الناتج المحلي له أثر معنوي و إيجابي على النمو الاقتصادي.

**هـ. الثقافة المالية و الشمول المالي:** تدعيم الثقافة المالية وازدياد الوعي بالخدمات المالية يساهم في تكبير قاعدة المشاركين في النظام المالي، وهذا يدعم العمق المالي. وفي أحد الدراسات حول تأثير العمق المالي في تدعيم الشمول المالي في بعض الدول العربية، لوحظ وجود تأثير معنوي للعمق المالي في الشمول المالي، وهذا يشير إلى ضرورة وجود ثقافة مالية في تعميق النظام المالي (قنديل، 2019: 65-90).

**4. أهمية العمق المالي في الاقتصاد الكلي:** تدعيم نمو الاقتصاد: بيّنت دراسة تم إجراؤها في العراق في الفترة الممتدة من 2004-2021 أن معدل الائتمان الذي تم تقديمه للقطاع الخاص إلى مجمل الناتج المحلي له أثر إيجابي على نمو الاقتصاد ، أما عرض النقد الواسع فقد كان تأثيره

سلبياً وجرى تحليل الصلة بين العمق المالي وبين استقرار سوق العمل ، و اتضح أن ازدياد العمق المالي يساهم في تخفيض مستويات البطالة و تطوير أوضاع سوق العمل(عبد، 2024:330-331)

مكافحة التضخم: تم إجراء دراسة في سوريا في الفترة الزمنية الممتدة من 1980-2018 لوحظ وجود ارتباط ديناميكي بين كل من العمق المالي و بين نسبة التضخم حيث أن العمق المالي له تأثير على التضخم على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل(الخطيب، 2023: 129-152) تعزيز و تدعيم الشمول المالي: تم إجراء دراسة في بعض البلدان العربية بيّنت أن العمق المالي يلعب دوراً كبيراً في تحقيق غايات الشمول المالي ، عن طريق تنويع الخدمات المالية و طرحها بكلفة قليلة و جودة مرتفعة (عزيز، النعيمي، 2022:380-400).

**ثانياً: القطاع المصرفي العراقي منذ العام 2004:** استلم البنك المركزي العراقي في عام 2003 نظاماً مصرفياً متخلفاً من حيث التنظيم، وأصدر البنك المركزي القانون رقم 56 لسنة 2004 وقانون البنوك رقم 94 لسنة 2004، اللذين سمحا للبنوك الأجنبية بالعمل، وبناء على منهجية اقتصاد السوق تم إجراء بعض الإجراءات، منها ( البصري , 2007: 1):

أ- تحديد سعر الفائدة وإلغاء الخطط الائتمانية  
ب- فتح باب العمل للمصارف الأجنبية  
سواء من خلال المشاركة في المصارف المحلية ودون وضع أي حدود لنسبة المشاركة أو فتح فروع في العراق دون تحديد رأس المال بالإضافة إلى إمكانية فتح مكاتب تمثيلية لها. عمل البنك المركزي في عام 2004 بآليات وأدوات مختلفة عن سابقها من خلال البنك المركزي العراقي :

1- الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون الجديد رقم 56 لسنة 2004 المتمثلة في ارتباطه بمجلس النواب، وعدم إقراض الحكومة وإدارتها، وعدم كفايتها عند تغيير البنك المركزي في التعاقد مع مدقق حسابات أجنبي، بالإضافة إلى التدقيق الذي يقوم به ديوان المحاسبة الوطني وصلاحيه النشر.

2 وصول العراق إلى موارد النقد الأجنبي (عائدات النفط) بعد توقف طويل خلال التسعينيات  
ج- توحيد فئات العملة العراقية (الدينار)

بعد صدور العملة العراقية الجديدة رقم 14 بالمعايير الدولية. وفيما يتعلق بعمل الوكالة المركزية خلال تلك الفترة، فقد عملت وفقاً للإجراءات التالية:

1-إلغاء الخطة الائتمانية السنوية التي يعدها البنك المركزي للبنوك وترك الصلاحية لوضع خطة لكل بنك. السماح للبنوك بتقديم قروض مشتركة كبيرة يقدمها أكثر من بنك.

2-تقديم القروض وفقاً لدراسات الجدوى الاقتصادية والضمانات المناسبة ومتابعة استخدامها للأغراض المخصصة لها. (سعد، 2015:24-25)

د. تطبيق إرشادات التصنيف الائتماني وتحديد المخصصات المالية بما يتناسب مع مخاطر كل فئة بدءاً من الائتمان المتميز إلى فقدان الائتمان لضمان سلامة الخدمات المصرفية.

هـ- أصدر البنك المركزي قراراً بزيادة رأس مال البنوك ليصل إلى 250 مليار دينار خلال ثلاث سنوات اعتباراً من 2010/6/30 وقد استطاعت غالبية البنوك تحقيق ذلك ويعتبر هذا النمو إيجابياً لاستقرارها المالي وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر وسعي البنك المركزي لزيادة رأس

مال شركات التمويل المالي من 10 مليارات دينار في 2011/6/30 إلى 15 مليار دينار في 2013/6/30 ، وإلى 45 مليار دينار في 2014/6/30 . زيادة رأس مال شركات الصرافة إلى 500 مليون دينار ومليار دينار عراقي لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة والمحدودة و 2 مليار دينار

للشركات المساهمة و 10 مليارات دينار للشركات المصدرة للبطاقات الإلكترونية.

- منح التراخيص للشركات المقدمة للقروض الصغيرة والمتوسطة حيث يتم تنظيم عملها بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي، لذلك تم تأسيس الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة في 2009/5/18 كما منح المصرف ترخيصاً لشركة مساهمة خاصة لضمان القروض وهي الشركة العراقية للصناعات المصرفية، شركة مالية غير مصرفية، وأصبح عدد المساهمين في رأسمالها من البنوك الخاصة 16 بنكا وبموافقة البنك المركزي عام 2008. تعتمد نسبة الضمان الممنوح من قبل الشركة على طبيعة كل قرض، ولكن يمكن أن تصل النسبة إلى 75٪ من قيمة القرض المعتمد من البنك. كما ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم كفاته المالية من خلال تحديث ومراجعة الإطار التشريعي بما يعزز الاعتماد المتزايد على قوى السوق والمنافسة ويسعى إلى مواكبة التعديلات القانونية التي يتطلبها تنفيذ الخطة الاستراتيجية في مجال الإشراف على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية. مما يسهل تفعيل رقابة البنك عليها.

ي- إعادة النظر في التشريعات المصرفية في العراق من أجل تعزيز الواقع المصرفي حيث أعد البنك المركزي العراقي ورشة عمل لتعديل القانون رقم 56 لسنة 2004 والقانون رقم 24 لسنة 2004. (عبد النبي، 2015 : 5)

### المبحث الثالث: الاطار العملي

**أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي العراقي، وجرى انتقاء خمسة مصارف عراقية تم إدراجها في السوق المالي كعينة للدراسة وجرى اختيارها بالطريقة العمدية وهي:

- مصرف الرشيد
- مصرف الرافدين
- مصرف بغداد
- مصرف الخليج التجاري
- المصرف التجاري العراقي .

**ثانياً: أداة الدراسة:** تم الاعتماد على التحليل المالي كأداة للدراسة، ويعتبر التحليل المالي من الأدوات الكمية الأساسية في هذا النمط من الأبحاث، ويتم عن طريق تحليل قوائم المال السنوية للمصارف منها: الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لاستخلاص مؤشرات العمق المالي و مؤشرات العمل المالي.

### ثالثاً: حدود البحث:

الحدود الزمنية: 2004-2024.

الحدود المكانية: دولة العراق

الحدود الموضوعية: محددات العمق المالي في للقطاع المصرفي العراقي

### رابعاً: متغيرات الدراسة

جدول (1) المتغيرات المستقلة

الرمز	المتغير	طريقة القياس
INT	سعر الفائدة الرسمي	نسبة مئوية من البنك المركزي العراقي
M2	عرض النقد (M2)	القيمة الإجمالية بالدينار العراقي
INF	معدل التضخم	النسبة السنوية لتغير مؤشر الأسعار
EXR	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	عدد الديناتير لكل I دولار أمريكي
SMK	مؤشرات السوق المالي	مؤشر البورصة العراقية أو حجم التداول

المصدر: من عمل الباحثين

## قياس وتحليل بعض محددات العمق المالي في القطاع المصرفي العراقي

جدول (2) المتغيرات التابعة (مؤشرات العمق المالي)

الرمز	المؤشر	طريقة القياس
CRGDP	نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي	إجمالي القروض / الناتج المحلي الإجمالي × 100
DPGDP	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي	إجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي × 100
ASGDP	نسبة أصول المصارف إلى الناتج المحلي	إجمالي الأصول / الناتج المحلي الإجمالي × 100
FINCL	الشمول المالي	عدد الحسابات المصرفية / عدد السكان البالغين × 100

المصدر: من عمل الباحثين

### خامساً: مؤشرات العمق المالي

جدول (3) مؤشرات العمق المالي في القطاع العراقي (2004-2024)

السنة	عرض النقد M2 (تريليون دينار)	معدل النمو السنوي %	الائتمان المحلي للقطاع الخاص (تريليون دينار)	معدل النمو السنوي %	إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار)	نسبة عرض النقد M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي %
2004	14.36	-	67.45	-	53.24	27	1.3
2005	14.89	3.7	114.43	69.7	73.53	20.2	1.6
2006	19.92	33.8	216.41	89.1	95.59	20.8	2.3
2007	27.31	37.1	275.94	27.5	111.46	24.5	2.5
2008	36.93	35.2	421.18	52.6	157.03	23.5	2.7
2009	46.79	26.7	490.57	16.5	130.64	35.8	3.8
2010	61.39	31.2	874.09	78.2	162.06	37.9	5.4
2011	74.1	20.7	1,011.70	15.7	217.33	34.1	5.4
2012	77.19	4.2	1,501.83	48.5	254.23	30.4	5.9
2013	89.51	16	1,733.28	15.4	273.59	32.7	6.3
2014	92.99	3.9	1,766.66	1.9	266.33	34.9	6.6
2015	84.53	-9.1	1,806.49	2.3	194.8	43.4	9.3
2016	90.46	7	1,942.17	7.5	196.92	45.9	9.9
2017	92.86	2.6	2,089.31	7.6	225.72	41.1	9.3
2018	95.39	2.7	2,168.31	3.8	251.06	38	8.6
2019	98	2.7	2,250.00	3.8	260	37.7	8.7
2020	100.5	2.6	2,300.00	2.2	270	37.2	8.5
2021	105	4.5	2,400.00	4.3	280	37.5	8.6
2022	110	4.8	2,500.00	4.2	290	37.9	8.6
2023	115	4.5	2,600.00	4	300	38.3	8.7
2024	179.8	3.3	42.8	8.6	310	58	13.8

من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، والتقارير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية، اعداد متفرقة.

جدول (4) نسب الدلالات التي تتعلق بالعمق المالي:

النسبة	المؤشر الرئيسي
7.13%	نسبة الديون إلى رأس المال
218%	نسبة السيولة
0.45%	معدل العائد على الاستثمار (ROI)
4.82%	معدل العائد على رأس المال (ROE)
59.30%	نسبة القروض إلى الودائع
6.30%	نسبة الديون المتعثرة (NPL)
17.80%	نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات

من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الرسمية

**سادساً: تحليل العمق المالي:** تعكس نسبة السيولة 218% مقدرة المصارف العالية على تأمين متطلباتها وربما يدل ارتفاعها لتحفظ بعملية الإقراض وهذا الأمر يخفف من العمق "انخفاض نسبة الديون المتعثرة للقروض (npl) والتي بلغت 6.3% مقارنة بالأعوام الماضية يدل على رفع كفاءة النظام المالي وتحسن جودة الائتمان تدل نسبة القروض إلى الودائع والتي بلغت قيمتها 59.3% إلى توسع نسبي بالإقراض غير أنها بقيت أقل من المعايير العالمية (70-90)% وهذا يشير لوجود فجوة كبيرة باستثمار المدخرات وتعبئتها. بلغت نسبة رأس المال لإجمالي الموجودات 17.8% وهذا الأمر دليل على متانة قاعدة المصارف الرأسمالية وهو له دور بتعزيز قدرتها على التوسع بالإقراض دون التعرض لمخاطر جسيمة بلغت نسبة معدل العائد على رأس المال 4.82% وهو معدل منخفض بالمقارنة مع المعدلات العالمية يمثل 10% وهذا الأمر قد يقلل من رغبة المصارف بالتوسع العائد على الاستثمار roi والتي بلغت نسبتته 0.45% يدل على ضعف الكفاءة بتوظيف الأموال الاستثماري

### 1- إيجابيات العمق المالي:

- جودة الأصول تتحسن: ونسبة القروض المتعثرة ينخفض ل 6.3%
- رأس المال المصرفي يرتفع: ترتفع القاعدة الاستثمارية بنسبة 8.7%

- السيولة تستقر: مصارف العراق لها قدرة على تأمين الالتزامات بطريقة مريحة  
2-محددات العمق المالي: نسبة القروض تنخفض إلى الودائع، ويعكس هذا الأمر محدودية بتوسع الإقراض (roe-Roi) عوائد منخفضة، وتشير لضعف الفعالية للاستثمار المصرفي السيولة العالية جداً، وتدلل لتحفظ كبير عند المصارف أثناء توظيف السيولة وأيضا تدل لعدم وجود فرص استثمارية كافية وأمنة، ضعف الشمول المالي، اذ لا تزال نسبة عالية من السكان خارج النظام الرسمي المصرفي.

### سابعاً: تحليل العمق المالي للمصارف عينة الدراسة

النموذج الرياضي:

$$FD-it = B0 + B1(INT-it) + B2(M2-it) + B3(INF-it) + B4(EXR-it) + B5(SMK-it) + \varepsilon-it$$

حيث: it-FD: يدل على مؤشر العمق المالي للمصرف i في السنة t. B0: ثابت المعادلة.

B1 - B5 معاملات التأثير للمتغيرات المستقلة. B5: الحد العشوائي للخطأ.

جدول (5) تحليل البيانات للمصارف عينة البحث

المصرف	Debt/Equity	Liquidity Ratio	ROI	ROE
الرافدين	2.1	%35	%4.2	%7.5
الرشيد	1.8	%40	%3.9	%6.8
التجاري العراقي	2.3	%32	%5.1	%8.1
الخليج التجاري	2.0	%38	%4.5	%7.2
مصرف بغداد	1.6	%45	%4.8	%8.0

من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة من المصارف

نجد أنه يوجد تفاوت في نسب السيولة والربحية بين المصارف. وتوجد علاقة طردية بين السيولة و ROE وتوجد علاقة عكسية بين نسبة الدين الى رأس المال والقدرة على تحمل الصدمات، اذ كلما قلت نسبة الدين إلى رأس المال، زادت القدرة على تحمل الصدمات.

الجدول (6) نتائج تحليل الارتباط (Pearson Correlation Matrix)

المتغيرات	ROA	ROE	OE
FS	0.65	0.71	0.42-
LQ	0.58	0.60	0.35-
FL	0.47	0.50	0.30-
DV	0.70	0.68	0.55-

المصدر: من اعداد الباحثين

الجدول (7) نتائج نموذج الانحدار المتعدد

المتغير المستقل	المعامل B	قيمة t	مستوى الدلالة (Sig.)
FS	0.32	3.12	0.004
LQ	0.27	2.85	0.008
FL	0.18	1.95	0.052
DV	0.39	3.85	0.001
R <sup>2</sup>	0.61		
F-value	12.34		0.000

المصدر: من اعداد الباحثين

بينت النتائج ما يلي: - وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الحجم المالي وربحية المصارف (كالعائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE)، اذ كلما ازداد الحجم المالي للمصرف، ازدادت قدرته على تحقيق الأرباح.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مستوى السيولة ومؤشرات الاستقرار المالي اذ أن ارتفاع السيولة يقلل من المخاطر ويعمل على تحسين الثقة عند العملاء.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين القدرة على تعديل هيكل الأصول والخصوم، مع مؤشرات الكفاءة التشغيلية، ما يشير إلى أن المصارف الأكثر مرونة تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المالية والاقتصادية.

-وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التنوع في مصادر الدخل (كالتنوع بالخدمات

المالية) ومؤشر الربحية، فالمصارف التي تعتمد على مصادر دخل متعددة تكون مستقرة بشكل أكبر اداؤها أفضل من ناحية الربحية.

### الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً: الاستنتاجات:** اعتماداً على نتائج الدراسة، فيما يلي أبرز الاستنتاجات:

- 1- كلما ارتفع الحجم المالي للمصارف كلما حققت مستويات أعلى من الربحية (ROA و ROE)، مما يشير إلى أهمية التوسع في تعزيز الأداء المالي.
- 2- ان ارتفاع درجة السيولة في المصارف يؤدي الى تقليل المخاطر كما يساهم في زيادة الثقة للعملاء، مما يحقق بدوره الاستقرار المالي وكذلك يقوي العمق المالي للمصرف.
- 3- إن المرونة في تعديل هيكل الأصول والخصوم مرتبطة بالكفاءة التشغيلية، إذ أنها تمنح المصارف القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات الاقتصادية بفاعلية أفضل.
- 4- ان التنوع في مصادر الدخل يحقق ربحية أعلى ويمنح استقراراً أكبر، مما يساهم بتخفيف حدة تأثير الصدمات المالية.

### ثانياً: التوصيات

- 1- تشجيع الإفراض الإنتاجي للمشاريع المتوسطة والصغيرة.
- 2- تطوير وتحسين العائد على رأس المال عن طريق الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة العملاء.
- 3- العمل على زيادة الشمول المالي عن طريق توسيع شبكات الدفع الإلكتروني و تبني الحلول المصرفية المتنقلة.
- 4- دعم الاستثمارات التي تحتاج وقت طويل من أجل تقليل الاعتماد على أدوات السيولة القصيرة.
- 5- ضرورة تحسين التنوع المالي داخل المصارف، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

### المصادر Reference

1. أبو قنديل، أحمد رضوان فواز. (2019). أثر مؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي الأردني. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
2. البصري، كمال (2008). اطروحة للإصلاح المصرفي: افكار للمناقشة. المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي.
3. الخطيب، عبد الله، وكنعان، علي مجد. (2023). العلاقة الديناميكية بين العمق المالي للمؤسسات المالية ومعدل التضخم في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 39(4).
4. النقيب، أنور (2021) العلاقة السببية بين العمق المالي والنمو الاقتصادي مجلة الدراسات المالية والمصرفية
5. سعد، مجد فاضل (2015). التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 3.
6. عبد النبي، وليد عيدي (2015). دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تطوير النشاط الاقتصادية في العراق. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.
7. عبد، طيبة عباس. (2024). أثر مؤشرات العمق المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021: دراسة قياسية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 20(65/2).
8. عزيز، أسماء أحمد؛ النعيمي، زهراء أحمد. (2022). أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(57، الجزء 1)، 380-400.
9. عويش، حسين علي؛ مهيجر، جابر حسن (2023). العمق ذي ركيزة أساسية ويمكن اعتبارها في العراق للمدة (2004 – 2020). مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية ، 2 (4).
- 10- Svirydzhenka, K. (2016). Introducing a New Broad-based Index of Financial Development. IMF Working Paper No. 16/5. International Monetary Fund.
- 11- <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Introducing-a-New-Broad-based-Index-of-Financial-Development-43621>
- 12- World Bank(2022)Iraq Economic Monitor: Seizing the Opportunity for Reforms and Managing VolatilityDCblication/documents-reports/documentdetail/099920309272238039.